

بناء السلم من منظور التنمية المستدامة في إفريقيا: مسارات متوازية

Peacebuilding from Sustainable Development perspective in Africa: parallel paths

سعاد بوسنية

جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، boussenia.souaad@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2023/11/03 تاريخ القبول: 2023/12/27 تاريخ النشر: 2023/12/31

ملخص:

ترتكز هذه الدراسة على الافتراض بأن العلاقة بين بناء السلم والتنمية المستدامة معقدة، ولكن جدال فيها، فقد شهدت العديد من أفقر دول العالم، وبشكل خاص في إفريقيا، نزاعات عنيفة تمحورت أساسا حول محددات هوياتية زادت في حدتها عوامل أخرى كهشاشة الدولة القومية، وانخفاض الأداء الاقتصادي، وضعف مستويات التنمية، وهو ما شكل تحديات حقيقية لبناء السلم المستدام في القارة. وتهدف عمليات بناء السلم إلى إنهاء النزاع ومنع تجدد، فالسلم يتجاوز غياب الحرب والعنف المباشر إلى خلق الشروط الضرورية لتحويل النزاع بشكل إيجابي إلى سلوك تعاوني يستند على قيم الحوار والتعايش والتسامح والتضامن ونبذ العنف بكل صوره. وتوضح الدراسة أهمية التنمية المستدامة كمدخل لتعزيز بناء السلم المستدام في إفريقيا، والذي يتطلب جهودا مستدامة لا تعالج الأبعاد العسكرية للنزاع فحسب، وإنما تهتم أيضا بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، أي حتمية تبني رؤية موضوعية تربط بين ثنائية الأمن والتنمية المستدامة كأساس لبناء السلم الدائم في إطار مشروع تكاملي أوسع.

كلمات مفتاحية: بناء السلم، التنمية المستدامة، تحويل النزاع، الأمن، إفريقيا.

Abstract:

This study is based on the assumption that the relationship between peace-building and sustainable development is complex, but indisputable. Many poorest countries in the world, especially in Africa, have witnessed violent conflicts centred mainly on identity determinants, exacerbated by

other factors such as the fragility of the nation-state, low economic performance, and weak levels of development, which posed real challenges to building sustainable peace on the continent. Peace-building processes aim to end and prevent the relapse into conflict. Peace goes beyond the absence of war and direct violence to create necessary conditions for positively transforming conflict into cooperative behavior based on the values of dialogue, coexistence, tolerance, solidarity, and the rejection of violence in all its forms. The study illustrates the importance of sustainable development as an approach for promoting sustainable peace-building in Africa, which requires sustained efforts that address not only the military dimensions of conflict, but also its political, economic, social, and humanitarian dimensions, namely the imperative of adopting an objective vision linking security and sustainable development as a basis for building lasting peace within a broader integrative project.

Keywords: Peace-building, Sustainable development, Conflict transformation, Security, Africa.

المؤلف المرسل: سعاد بوسنية. boussenia.souaad@univ-alger3.dz

1. مقدمة:

يستحضر اسم "إفريقيا" بالنسبة لقسم كبير من المجتمع الدولي صورتين متميزتين ومختلفتين تماماً، فمن جهة، يذكرنا بقارة عريقة مشبعة بموارد مادية حيوانية ومعدنية ضخمة وإرث ثقافي وحضاري ثري ومتعدد الأوجه. ومن جهة ثانية، ارتبطت القارة الإفريقية بالحروب الداخلية، والنزاعات المستعصية على الحل التي طال أمددها، والفقر، والجوع، والمرض، في تضارب صارخ بين الوفرة وانتشار المعاناة الإنسانية اللانهائية في إفريقيا.

ويكمن لغز الحرب الرئيسي، كما أشار جيمس فيرون James Fearon، في كونها مكلفة ولكنها تحدث بالرغم من ذلك (Fearon, 1995, p. 379). فقد شهدت العديد من أفقر دول العالم، وبشكل خاص في إفريقيا، نزاعات عنيفة على امتداد العقود الماضية، أدت إلى تقويض جهودها لضمان الاستقرار والازدهار والسلم على المدى الطويل لشعوبها، ولذلك، تسعى دراسات السلم بوصفها حقلاً

أكاديميا إلى فهم أصول الحرب واكتشاف أكثر الوسائل فعالية لمنع اندلاع حروب جديدة في المستقبل، فضلا عن تحويل النزاع، ووقف العنف، وتحسيد مفاهيم السلم كممارسة ثقافية. ومن المقبول على نطاق واسع اليوم أن النزاعات المسلحة تتطلب جهودا متواصلة لا تعالج أبعادها العسكرية فحسب، وإنما تتناول الأبعاد السياسية والإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية لهذه النزاعات أيضا.

وتشير نتائج الأبحاث العلمية والخبرة الميدانية إلى أن حوالي نصف جميع اتفاقيات السلم تفشل خلال السنوات الخمس الأولى من إبرامها (Coning, 2004, p. 42)، لأن الأطراف الفاعلة في النزاعات غالبا ما توافق على اتفاقيات السلم لأسباب تكتيكية تراعي مجموعة من المتطلبات قصيرة الأجل للتوصل إلى تسوية سياسية، دون الالتزام الصارم بعملية سلم طويلة الأمد عبر ترتيبات أكثر استدامة تعالج المعضلات الأساسية للنزاع. ولذلك، تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بضرورة الربط بين الأمن والتنمية لتحقيق السلم المستدام، والسعي إلى ذلك من خلال تدابير وقائية وعلاجية خاصة لبناء السلم قبل، وأثناء، وبعد انتهاء النزاع. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن مصطلحي بناء السلم وبناء السلم بعد انتهاء النزاع قد تم استخدامهما بالتبادل في هذه الدراسة، للتعبير عن نفس المفهوم.

وبشكل عام، فقد شهد العقدين الأخيرين من القرن العشرين تحولات عميقة شكلت إدراك المجتمع الدولي لأمنه وسلمه، من ذلك تغير طبيعة النزاعات وظهور أنماط جديدة من العنف المنظم، خاصة في إفريقيا، ومن أبرز ملامح هذا التغير تراجع النزاعات بين الدول من منظور كمي، لصالح النزاعات الداخلية التي تدور ضمن حدود الدولة أو على أنقاضها، وأصبحت الحروب الأهلية والدول الفاشلة أو الضعيفة والأشكال المختلفة من النزاع العنيف منخفض الشدة تطرح تحديات ملحة، نظرا لما تشكله من مخاطر فعلية على السلم العالمي، وذلك لسببين رئيسيين: الأول والأهم هو أن النزاع العنيف يعتبر مصدرا مباشرا وغير مباشر للبؤس الإنساني والانتهاكات والخروق التي تمس حقوق الإنسان وحياته الأساسية، أما الثاني، فيرتبط بوجود اتفاق واسع على أن المجتمعات غير المستقرة والمعرضة للنزاع تمثل أيضا تهديدا موضوعيا للأمن والاستقرار الدوليين. ولذلك تم استثمار جهود وموارد دولية كبيرة في حفظ السلم وبناء السلم وإعادة الإعمار

بعد انتهاء النزاع، فالأساس المنطقي لهذه الأنشطة إستراتيجي وإنساني على حد سواء (Newman, Paris, & Richmond, 2009, pp. 3- 4).

ويهدف بناء السلم في الدول الهشة المتأثرة بالنزاعات المسلحة أو الخارجة منها إلى إنهاء النزاع العنيف ومنع تجدد أو تصعيده وإقامة السلم الدائم والمستدام ذاتيا، وبعبارة أخرى، مساعدة المجتمعات على إدارة نزاعاتها دون اللجوء إلى العنف، فالسلم حسب دوروثي طومسون Dorothy Thompson لا يعني غياب النزاع، وإنما وجود بدائل خلاقية للاستجابة للنزاع (Arambewela & Arambewela, 2010, p. 365). وقد ولد بناء السلم نقاشات واسعة تجاوزت الأوساط الأكاديمية إلى إشراك الممارسين الميدانيين ذوي الخبرة المباشرة في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاع، بالموازاة مع التطور السريع الذي شهده حقل بناء السلم في السنوات الأخيرة، سواء من حيث نطاق الأنشطة المضطلع بها التي تغطي مجالات الأمن والتنمية والمساعدة الإنسانية والحوكمة وسيادة القانون، أو من حيث عدد العمليات المنشورة، أو من حيث عدد الفواعل الدولية المشاركة في هذه البعثات وتنوعها (Newman, Paris, & Richmond, 2009, p. 5). إن مدى بناء السلم المعاصر ونطاقه، ودوافع الفواعل القوية التي ترعى أنشطة بناء السلم وتنفيذها، وتأثير هذه الأنشطة على المجتمعات التي تعمل فيها كلها أمور تثير تداعيات أساسية على السياسة الدولية. ويتعلق أحد العناصر الرئيسية لهذه النقاشات بطبيعة بناء السلم التنموي وتأثيره: أي تعزيز التنمية المستدامة القائمة على تحقيق التضافر بين الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية بوصفها قوة دافعة لتفعيل الجهود الإقليمية والدولية لبناء السلم المستدام. وبناء على ذلك، ستعالج هذه الدراسة الإشكالية التالية: كيف يمكن للتنمية المستدامة أن تدعم فرص بناء السلم الدائم في إفريقيا؟

وقد اعتمدت الدراسة في بنائها المنهجي على مقارنة إتمولوجية لمفهوم التنمية المستدامة وبناء السلم، ثم استكشاف الروابط فيما بينهما، من خلال فحص وتحليل الحجج التي تم على أساسها إدراك التنمية المستدامة بوصفها عامل تمكين لبناء السلم، وتداعيات ذلك على آفاق إحلال السلم في إفريقيا.

2. بناء السلم: إشكالية إيتيمولوجيا المفهوم

اتسمت النقاشات حول مفهوم بناء السلم بالتنوع والتعقيد، ويرجع ذلك في الغالب إلى أسباب موضوعية تتعلق أساسا بحدثة هذا المفهوم نسبيا من جهة، فضلا عن اختلاف المضامين والأهداف والقيم التي ارتبطت بموضوع بناء السلم من جهة أخرى، وهو ما أدى إلى غياب الإجماع حول تعريف وحيد ودقيق للمصطلح، حيث تباينت تعريفاته تبعا لتوجهات كل باحث، فضلا عن طبيعة الجهات أو المنظمات التي أنتجته وقيمها وأجنداتها وأهدافها من توظيفه.

ويحمل بناء السلم دلالات وتفسيرات مختلفة بالنسبة للباحثين وصانعي السياسات والممارسين الميدانيين، تدور حول الأهداف والنهج والتوقيت، بالإضافة إلى مجموعة واسعة من الفواعل والأنشطة والإجراءات، فهناك من يركز على الأنشطة الأمنية والعسكرية مثل عمليات التسريح وإزالة الألغام بشكل رئيسي، ويركز البعض على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإقامة مجتمعات مدنية قوية تلتزم بحل خلافاتها بالطرق السلمية وغير العنيفة، بينما يركز فريق آخر على الأبعاد السياسية من أجل ترقية الديمقراطية وبناء المؤسسات واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، الأمر الذي يؤدي إلى تباين الأولويات والاستراتيجيات والممارسات المتعلقة ببناء السلم (Barnett & al., 2007, p. 44).

وينسب مصطلح بناء السلم إلى **يوهان غالتونغ Johan Galtung** الذي صاغه لأول مرة في عمله الرائد "ثلاث مقاربات للسلم: حفظ السلم وصنع السلم وبناء السلم" عام 1975، حيث أكد **غالتونغ** أن بناء السلم له بنية مختلفة عن حفظ السلم وصنع السلم، ويستوجب إيجاد البنى والهياكل التي تزيل أسباب الحروب وتوفر خيارات بديلة عن الحرب في المواقف والسياسات التي قد تحدث فيها الحروب (Galtung, 1976, p. 111). ويشكل هذا المفهوم الأصول الفكرية لبناء السلم المعاصر، باعتباره مسعى يهدف إلى تحقيق السلم المستدام من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاع العنيف وبناء القدرات المحلية من أجل تعزيز إدارة النزاعات وحلها بالطرق السلمية. وتوصل **غالتونغ** إلى استنتاج مفاده أن السبب الجذري لكل النزاعات هو طبيعة الهياكل الاجتماعية والاقتصادية، واستخدم مصطلح العنف الهيكلي **Structural**

Violence لوصف النزاع الذي ينشأ بسبب الهياكل المؤسسية، ودعا إلى نهج التغيير الهيكلي Structural Change Approach لخلق ثقافة السلم في المجتمع.

وبينما كان مفهوم بناء السلم حاضرا في النقاشات العلمية لأكثر من عقد من الزمان، فإنه لم يدخل الخطاب الرسمي إلا عام 1992، بعد تبنيه مؤسساتيا في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك بطرس غالي Boutros Boutros-Ghali الموسوم "أجندة من أجل السلم: الدبلوماسية الوقائية، صنع السلم، وحفظ السلم"، الذي تحدث فيه عن الحاجة إلى بناء السلم كإستراتيجية لتعزيز جهود الأمم المتحدة في مجالي صنع السلم وحفظ السلم. واكتسب المفهوم، منذ ذلك التاريخ، قبولا وانتشارا واسعين في الأوساط الأكاديمية والسياسية، ويتألف من "عمل تعاوني مستمر للتعامل مع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية الأساسية الكامنة وراء النزاع". وقد ارتبط بناء السلم بمرحلة ما بعد النزاع، وتم تعريفه على أنه "العمل على تحديد ودعم الهياكل التي تميل إلى تعزيز السلم وترسيخه من أجل تجنب العودة إلى النزاع" (Ghali, 1992, p. 11). وبعبارة أخرى، إعادة بناء المؤسسات والبنى التحتية للدول التي مزقتها الحروب الأهلية والنزاعات، ومعالجة أسبابها العميقة: اليأس الاقتصادي، والظلم الاجتماعي، والقمع السياسي (Ghali, 1992, pp. 7-8). وهو نفس ما ذهب إليه رولاند باريس Roland Paris في تعريفه لبناء السلم بأنه الإجراءات المتخذة في نهاية النزاع الأهلي لتوطيد السلم ومنع تجدد القتال (Paris, 2004, p. 38).

ويعتبر هذا الفهم لبناء السلم ضيقا حسب بافنهولز Paffenholz، لأنه ركز على بناء السلم بوصفه عملية تحدث في نهاية دورة حياة النزاع، عندما يتوقف القتال، لمنع العودة إلى العنف المادي أو الفيزيائي، وهو الاتجاه الذي سيطر على عمليات الأمم المتحدة لبناء السلم حتى وقت قريب. ومع ذلك، تشير الأدلة المستقاة من الأدبيات إلى أن بناء السلم لا ينبغي أن يقتصر على حالات ما بعد النزاع، أو على تجنب الانتكاس إلى النزاع المسلح، لأن مثل هذا التصور المحدود قد يقوض، من الناحية النظرية، آفاق تحقيق السلم المستدام.

وشهدت سنوات التسعينيات توسيع مفهوم بناء السلم، نظرا لتنامي الوعي بتعدد التحولات التي تمر بها مجتمعات ما بعد النزاع، وتعدد احتياجاتها وتزامنها، إلى جانب الضرورات البيروقراطية حيث شرع عدد من الفواعل بما في ذلك الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في دمج بناء السلم في أدوارها ومهامها. وقد استبعد "ملحق خطة من أجل السلم" الذي وضعه **بطرس غالي** عام 1995 فكرة المراحل، ووسع بناء السلم ليشمل تشكيلة من الإجراءات المتعلقة بالوقاية قبل نشوب النزاع، والإجراءات المتخذة أثناء الحرب، وتدابير ما بعد النزاع (Call & Cousens, 2008, p. 3)، حيث أصبح ينظر إلى بناء السلم على أنه وسيلة لمنع النزاعات العنيفة والتخفيف من حدتها داخل المجتمعات ومساعدتها على التعافي من آثارها. وفي عام 2001، أوضح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن بناء السلم في مفهومه الموسع يهدف إلى منع اندلاع النزاع المسلح أو تكراره أو استمراره، وبالتالي، فإن بناء السلم لا يقتصر الآن على منع الأعداء السابقين من العودة إلى الحرب فحسب، وإنما يعالج الأسباب الجذرية للنزاع أيضا، من خلال مجموعة من البرامج والآليات السياسية والإنمائية والإنسانية، ويتطلب ذلك إجراءات قصيرة وطويلة الأجل مصممة لتلبية الاحتياجات الخاصة للمجتمعات التي تشهد نزاعا أو الخارجة منه، بالتركيز على تعزيز المؤسسات والعمليات المستدامة في مجالات مثل التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر وعدم المساواة، والحكم الشفاف الخاضع للمساءلة، وتعزيز الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وثقافة السلم واللاعنف (United Nations Security Council, 2001, pp. 1- 2).

ويدافع **جون بول ليدرach John Paul Lederach** عن منظور أوسع وأكثر شمولاً وطويل الأمد لبناء السلم المستدام في مؤلفه "بناء السلم: المصالحة المستدامة في المجتمعات المنقسمة" عام 1997، من خلال التأكيد على أن بناء السلم لا يقتصر على مرحلة إعادة الإعمار ما بعد التوقيع على الاتفاقيات، ولكنه مفهوم شامل يتضمن وينشئ ويدعم مجموعة كاملة من العمليات والمقاربات والمراحل اللازمة لتحويل النزاع نحو علاقات أكثر استدامة وسلمية، وهكذا، فإن المصطلح يشمل جملة من الأنشطة والوظائف التي تسبق اتفاقيات السلم الرسمية وتتبعها، فالسلم ليس مجرد مرحلة زمنية ظرفية أو شرطا محددا، إنه بناء اجتماعي ديناميكي (Lederach, 1997, p. 20). وقد وجه **ليدرach** الاهتمام نحو ضرورة إعادة بناء العلاقات

الاجتماعية والمصالحة كوسيلة لتحقيق السلم المستدام في المجتمعات التي مزقتها الحروب، كما ساهم في تغيير الاتجاه من التركيز على دور الفواعل الخارجية إلى الاعتراف بأهمية الفواعل الداخلية والقادة المحليين في عمليات بناء السلم.

ويشجع بناء السلم حسب **دان سميث Dan Smith** تطوير الشروط الهيكلية، والمواقف وأنماط السلوك السياسي التي قد تسمح بتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية السلمية والمستقرة والمزدهرة في النهاية، وتهدف أنشطة بناء السلم إلى المساهمة في إنهاء النزاع المسلح أو تجنبه، ويمكن تنفيذها أثناء النزاع المسلح، أو في أعقابها، أو كمحاولة لمنع نشوب نزاع مسلح متوقع. وتندرج أنشطة بناء السلم تحت أربعة محاور رئيسية تشمل (Smith, 2004, p. 20):

- 1- توفير الأمن.
- 2- إرساء الأسس الاجتماعية والاقتصادية للسلم طويل المدى.
- 3- إنشاء الإطار السياسي للسلم طويل المدى.
- 4- تحقيق المصالحة وتضميد جراح الحرب، والعدالة.

ويؤكد **كينيث بوش Kenneth Bush** أن بناء السلم يتضمن عددا من المبادرات التي تعزز وتدعم الهياكل والعمليات المستدامة التي تعزز آفاق التعايش السلمي، وتقلل من احتمالات اندلاع النزاع العنيف أو تكراره أو استمراره. ويتطلب هذا المسار عمليات إنسانية على المدى القصير، وأهداف تنمية سياسية واقتصادية واجتماعية طويلة المدى (Bush, 2004, p. 25).

ويعرف **نايت Knight** بناء السلم بأنه عملية معقدة ومتعددة الأبعاد تشمل مهاماً تتراوح من نزع سلاح الفصائل المتحاربة إلى إعادة بناء المؤسسات السياسية والاقتصادية والقضائية ومؤسسات المجتمع المدني، وتستخدم مجموعة متنوعة من الفواعل في بناء ثقافة السلم لتحل محل هياكل العنف (Knight, 2003, p. 241). ولذلك، فإن بناء السلم يسعى إلى منع العنف بجميع أشكاله والحد منه وتحويله ومساعدة الأفراد والمجتمعات على التعافي من آثاره، كما أنه يمكنهم من تعزيز العلاقات على جميع المستويات التي تدعمهم وتحافظ على بيئتهم.

لقد حاول مختلف الباحثين، كل حسب طريقته، اقتراح تعريف مقبول لبناء السلم، قد يكون أحيانا تبسيطي جدا أو واسع جدا، يغطي جميع أشكال الوساطة والمصالحة والاستراتيجيات الرامية إلى إحلال السلم، بالإضافة إلى مجموعة أكثر تنوعا من التدخلات والمساعدات الدولية المقدمة للمجتمعات التي تشهد نزاعا أو تلك المعرضة لخطر النزاع المسلح، لكنه مع ذلك يسعى إلى تحقيق الهدف نفسه، وهو محاولة تجاوز الطبيعة الغامضة لبناء السلم، وحل المشكل الدلالي للمصطلح وإضفاء وضوح مفاهيمي عليه. ولأغراض هذه الدراسة، سيتم تعريف بناء السلم على أنه العملية التي تهدف إلى تسهيل استدامة السلم ومنع تجديد العنف والنزاع من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وآثاره، من خلال المصالحة، والتحول السياسي والاقتصادي، وصياغة رؤية مشتركة للمجتمع تأخذ في الاعتبار جميع مكوناته.

3. مفهوم التنمية المستدامة

يعرف مفهوم التنمية في الخطاب التقليدي بالاعتماد على المحددات الاقتصادية الكلية التي هيمنت عليها النظرة المادية وحسابات تراكم الثروة والنتاج المحلي الإجمالي، ويشير بشكل أساسي إلى قدرة اقتصاد الدولة على توليد النمو المستدام في مظهره الكمي، وزيادة معدلات الإنتاج ومستويات الدخل، ولذلك ركزت استراتيجيات التنمية على هيكل الإنتاج والعمالة، وتوسيع التصنيع السريع الذي غالبا ما يكون على حساب القطاعات الأخرى مثل الزراعة والتنمية الريفية (Todaro & Smith, 2015, p. 16).

وقد واجه هذا المفهوم الضيق للتنمية القائم على التحديث والتحضر والتصنيع تحديات خلال سنوات الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، بسبب فشله في حل معضلة الفقر المتزايد في جميع الدول، كما أدت السياسات والمشاريع الإنمائية التي تستخدم التكنولوجيا الحديثة لتحسين إنتاجية الاقتصاد إلى التهميش الهيكلي لقطاعات كبيرة من السكان حول العالم، وبدا واضحا ضعف الافتراض القائل بأن النمو الاقتصادي سيكون له تأثير إيجابي ومفيد بالنسبة للأفراد والفئات الاجتماعية، من خلال خلق الوظائف وفرص العمل وزيادة الأنشطة الاقتصادية، وتهيئة الظروف اللازمة لتوزيع المكاسب الاقتصادية والاجتماعية للنمو على نطاق واسع (Abubakar, 2019, p. 5).

وفي هذا الإطار، صرح رئيس البنك الدولي روبرت ماكنمارا **Robert McNamara** عام 1970، بأن ارتفاع معدل النمو في الاقتصاديات لم يسفر عن تقدم كبير في التنمية الاجتماعية، أي أن التنمية لا تحدث تلقائياً بمجرد تحقيق النمو، وإنما تشمل بالإضافة إلى النمو مجموعة من التغيرات الشاملة لكافة الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، النوعية والكمية في الوقت نفسه، فالمفهوم الرئيسي هنا يجب أن يكون تحسين نوعية حياة جميع البشر (Esteva, 2010, pp. 9- 10). ومنذ ذلك الحين، أعيد تعريف التنمية الاقتصادية للتأكيد على إعادة توزيع النمو، والقضاء على الفقر وعدم المساواة والبطالة في سياق الاقتصاد المتنامي (Todaro & Smith, 2015, p. 17). غير أن العقود الأخيرة شهدت توسيع مفهوم التنمية، بالموازاة مع بداية ما يمكن أن نطلق عليه حقبة ما بعد الحداثة من التنمية، التي لا تختزل التنمية في التنمية الاقتصادية فحسب، بل تشمل القيم الاقتصادية وغير الاقتصادية، مثل الجوانب الاجتماعية والثقافية والبيئية (Abubakar, 2019, p. 5).

وحسب مايكل تودارو **Michael Todaro** وستيفان سميث **Stephen Smith** يجب فهم التنمية على أنها عملية متعددة الأبعاد تتضمن تحولات رئيسية في الهياكل الاجتماعية، والمواقف الشعبية، والمؤسسات الوطنية، فضلاً عن تسريع النمو الاقتصادي، والحد من عدم المساواة، والقضاء على الفقر. فالتنمية، في جوهرها، يجب أن تمثل سلسلة كاملة من التغيير الذي ينتقل من خلاله نظام اجتماعي بأكمله، من نمط حياة غير مُرضٍ أو غير مقبول، نحو وضع معيشي أفضل من الناحيتين المادية والروحية، للتكيف مع الاحتياجات الأساسية المتنوعة للأفراد والجماعات الاجتماعية وتطلعاتهم ضمن ذلك النظام (Todaro & Smith, 2015, p. 18).

وإجمالاً، تحيل التنمية في مفهومها الاستراتيجي إلى مختلف التحولات التي تطال المجتمع في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتقنية، على نحو يوفر الشروط اللازمة لحياة أفضل، ويحقق التطور والرفاه للأفراد في بيئة من الكرامة وعدم التمييز، من خلال الاستخدام العقلاني للإمكانيات والموارد المجتمعية المتاحة، لتلبية المطالب والاحتياجات الإنسانية غير المحدودة والمتغيرة مع مرور الوقت.

ويذهب أمارتيا سين **Amartya Sen** أبعد من ذلك إلى تحديد الأهداف الإنسانية للتنمية، ويستند في تحليله إلى فكرة مركزية مفادها أن دعم وتعزيز الحرية الإنسانية يعتبر في آن واحد الهدف النهائي الرئيسي والوسيلة الأساسية للتنمية، وتبقى الترتيبات الاقتصادية مجرد آليات وأدوات مهمة لتحقيق هذه الغاية. ويؤكد سين أنه يمكن النظر إلى التنمية باعتبارها عملية توسيع الحريات الفعلية التي يتمتع بها الأفراد مثل المرافق الاقتصادية والفرص الاجتماعية والحقوق والحريات السياسية والمدنية، من أجل بلوغ الأهداف التي يطمحون إليها. وتستلزم عملية التنمية التغلب على كل مصادر اللاحرية التي تقيد خيارات الناس، وتحد من قدراتهم على الفعل، لاسيما الفقر المزمن، والعجز عن إشباع الاحتياجات الإنسانية الأساسية، والحرمان الاقتصادي والاجتماعي المنظم، والاستبداد، والإقصاء السياسي (Sen, 1999, pp. 3- 4). أي الربط الاستراتيجي التوازني بين ثلاثية التنمية، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية.

وقد أثبت نهج القدرات **Capabilities Approach** الذي قدمه أمارتيا سين قوته في إعادة تشكيل التفكير بشأن مفاهيم مثل التنمية والفقر والعدالة والإنصاف، ويحدد هذا النهج الأداء الوظيفي للأفراد أو قدراتهم بوصفها جوهر التنمية. ويوضح كل من أمارتيا سين ومحبوب الحق **Mahbub ul Haq** أن الموارد المادية المتاحة للأفراد ضرورية جدا لتحقيق الأهداف الإنسانية الأساسية، لكنها ليست الأهم، لأنها غير قادرة لوحدها على حمايتهم في ظل وضع مخوف بالمخاطر يزداد مداه ويتسع، وإنما قدرتهم على الاستفادة من هذه الموارد الموجودة تحت تصرفهم وتحويلها إلى رفاهية فعلية هي التي لها أكبر تأثير على تنميتهم.

وساهم هذا المنظور في التأسيس لفهم جديد حول التنمية يتجاوز المعطى المادي، وينقل التحليل إلى الإنسان، أي جعل التنمية في خدمة الإنسان، كما وضع المنطلقات الفكرية الأولى لمفهوم التنمية الإنسانية (البشرية) **Human Development** والتنمية المستدامة **Sustainable Development** (Fukuda-Parr, 2003, p. 303)، اللذان أصبحا يشغلان حيزا مهما ضمن الخطابات والممارسات الدولية وحتى الوطنية التي تسعى إلى بناء عالم أكثر أمنا وسلما وإنصافا واستدامة للجميع.

وتجدر الإشارة هنا إلى ملاحظة أساسية وهي أن محبوب الحق يستخدم مصطلحي "التنمية الإنسانية" و"التنمية الإنسانية المستدامة" على أنهما مترادفان ولهما نفس الدلالة، حيث يقول أن الاستدامة Sustainability هي السمة الرئيسية لنموذج التنمية الإنسانية، ولا يهم كثيرا ما إذا كان النموذج يسمى "التنمية الإنسانية المستدامة" أو "التنمية المستدامة" أو ببساطة "التنمية الإنسانية"، فالمهم هو أن نفهم أن جوهر نموذج التنمية الإنسانية هو أنه يجب أن يحصل كل الأفراد على فرص التنمية بشكل متكافئ الآن وفي المستقبل (Haq, 1995, p. 19).

ويقوم مفهوم التنمية المستدامة على محورية العنصر الإنساني باعتباره فاعلا ومستهدفا بنتائجها، فالتنمية في مضامينها الموسعة والشمولية هي تنمية بالإنسان ومن أجل الإنسان، وتقتضي ضرورة تمكين كافة المواطنين، وإشراكهم في صنع وتنفيذ ومراقبة السياسات التنموية المتعلقة برفاهيتهم. وتستند التنمية المستدامة إلى معيار أخلاقي أساسه تحقيق العدالة بين أجيال الحاضر والمستقبل فيما يرتبط بمفهوم الاحتياجات والحدود (Lemke, 2021, p. 10)، حيث يفرض نموذج التنمية المستدامة ضمان تلبية الحاجيات الراهنة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها الخاصة (United Nations World Commission on Environment and Development, 1987, p. 24) بمعنى الحفاظ على نفس إمكانيات التنمية الموجودة اليوم على الأقل أو أفضل منها. ويتطلب ذلك تنمية متوازنة للاقتصاد والمجتمع والبيئة، وغياب الحروب والعنف، نظرا لما تلحقه من أضرار جسيمة بالتنمية، بما في ذلك الخسائر في الأرواح البشرية، وتدمير الممتلكات، وتراجع النشاط الاقتصادي، وتهديد الحريات الفردية، وتدمير البيئة الطبيعية، ولذلك من المهم جدا إنشاء بيئة عالمية آمنة لتحقيق الاستدامة.

وبعبارة أخرى، تتعلق التنمية المستدامة بتوسيع خيارات جميع البشر وقدراتهم، وتحسين نوعية حياتهم، من خلال رفع مستويات معيشتهم واحترامهم لذاتهم وحريتهم، ضمن الطاقة الاستيعابية لدعم النظم الإيكولوجية (Foley, Bogue, & Onakuse, 2016, p. 1). وتعتبر التنمية المستدامة مسؤولية جماعية تستدعي تضافر الجهود على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، لتحقيق أهداف سوسيو- ثقافية وبيئية واقتصادية وسياسية ومؤسسية عادلة ذات الصلة بتحقيق الاستدامة (Foley, Bogue, & Onakuse, 2016, p. 1).

Onakuse, 2016, p. 7). وتتضمن ثلاثة أبعاد مترابطة ومتكاملة وهي الفعالية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، والاستدامة البيئية.

4. التنمية المستدامة وبناء السلم: استكشاف الروابط

جاء في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2005 أن "تسعة من أصل عشرة دول الأدنى في مؤشر التنمية البشرية شهدت نزاعا مسلحا خلال مرحلة معينة منذ عام 1990" (United Nations, 2005, p. 151). كما تشير العديد من الأدبيات الأكاديمية المعاصرة إلى أن الفقر والعجز التنموي الأوسع في المشهد السياسي بعد الحرب الباردة، يعتبران من عوامل الدفع الرئيسية التي ساهمت في تفاقم النزاعات المسلحة الداخلية والحروب الأهلية. ويتفق هذا التوجه مع نموذج "السلم من خلال التنمية" Peace Through Development Paradigm الذي ظهر كنهج جديد قائم على فكرة أساسية مفادها أن العمل على التغلب على إشكالات التنمية وتصحيح اختلالاتها، يمكنه الحد من خطر النزاع و/ أو التخفيف من آثاره بشكل ملحوظ (Merkel, 2011, p. 43)، ومع أن تخلف التنمية لا يعتبر مصدرا مباشرا للنزاع العنيف، فإن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية السيئة، بالإضافة إلى المؤسسات السياسية الضعيفة أو غير الفعالة وغير الوظيفية تقلل بالتأكيد من قدرة المجتمع على إدارة الخلافات والتوترات الاجتماعية بطريقة غير عنيفة (Neethling, 2005, p. 38). ويدعم هذا النموذج فرضية أن التنمية مرتبطة بالسلم والأمن بشكل وثيق ومعقد، وأن جهود التنمية المستدامة تعزز بناء السلم الدائم، وبالتالي يجب أن تكون التنمية واحدة من الأنشطة الأساسية في عمليات إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع (Mutisi, 2010, p. 25).

وقد حدث تقارب واضح بين بناء السلم والتنمية سواء في الأبحاث العلمية الأكاديمية أو أجندات السياسة ومجالات الممارسة الميدانية منذ تسعينيات القرن الماضي، وتمت الإشارة إلى هذا التقارب على أنه حقل معرفي متطور، يعتمد على البحوث البينية Interdisciplinary التي تجمع بين اثنين أو أكثر من التخصصات العلمية في دراسة مشكلة ما، وكمجال فرعي من دراسات السلم، حيث أكد بطرس غالي في

خطته من أجل السلم عام 1992 أنه "لا يمكن تحقيق السلم بدون التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالمقابل، فإن التنمية غير ممكنة في ظل غياب السلم"، وهو ما يعد اعترافا مبكرا بالعلاقة التفاعلية بين بناء السلم والتنمية. ومع ذلك، فقد أثبتت التجارب الواقعية أن تفعيل هذه الروابط يبقى أكثر صعوبة من الناحية العملية (McCandless, 2022, p. 1093). وفي ذات السياق، ركز **روبرت ماكنمارا**، وزير الدفاع الأمريكي ورئيس البنك الدولي لاحقا، عام 1966 على ما اعتبره الصلة الأكثر أهمية بين "الأمن والتنمية" في الشؤون الدولية، وعلى "العلاقة التي لا يمكن دحضها بين العنف والتخلف الاقتصادي"، وبحجة أن الأمن قد تم حصره لفترة طويلة في "الظواهر العسكرية الخالصة"، جادل **ماكنمارا** أنه بدون التنمية، سيظل الأمن هدفا بعيد المنال إلى الأبد، وأصر على وجود علاقة مباشرة وإيجابية بين التنمية والاستقرار السياسي والسلم (Berdal, 2014, p. 362).

ويستند نموذج بناء السلم من منظور التنمية المستدامة على تصور يضع التنمية في قلب فلسفة بناء السلم، ويؤكد هذا الطرح على أن السلم بدون التنمية هش، وأن التنمية المستدامة شرط مسبق وضروري لدعم فرص تحقيق السلم والأمن وتوطيدها، والحد من مخاطر تجدد النزاع العنيف، عن طريق معالجة الأسباب الهيكلية للنزاع التي تكون عادة ذات طبيعة سوسيو-اقتصادية (Mutisi, 2010, p. 26)، ويتطلب ذلك تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، مثل الغذاء والمأوى والمساواة في الوصول إلى الموارد والخدمات بشكل منصف وعادل، مع ضمان أسس قوية للرخاء الاقتصادي وخلق فرص عمل مستدامة للجميع.

وهناك العديد من الحجج والأدلة النظرية لصالح الدور الإيجابي للتنمية المستدامة في ترسيخ ركائز السلم المستقر والدائم، والتي تجد أساسها المنطقي في تحليل عوامل الدفع الاقتصادية على المستويين الفردي والجماعي بوصفها متغيرات تفسيرية مهمة لفهم ديناميات العنف والنزاع وعدم الاستقرار خاصة في إفريقيا (Smoljan, 2003, p. 235)، فهشاشة الدولة القومية بمعناها الأوسع سواء من الناحية المؤسسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، وانخفاض الأداء الاقتصادي وضعف مستويات التنمية، انعكس في سوء تقديم الخدمات الأساسية أو توفيرها بشكل غير مناسب غالبا لمواطنيها. وقد أدى فشل الدولة الإفريقية في أدائها الوظيفي إلى انخسار شرعيتها لدى الجماعات المكونة لها، وفي الحالات القصوى إلى استقالة الدولة وإفلاسها،

وبروز أنماط متعددة للضبط السياسي والاجتماعي بعيدا عن الدولة، مما يعد سببا جوهريا لانضمام الأفراد والجماعات إلى جيوش المتمردين وخوض الحروب الأهلية، طلبا للحماية أو بهدف الحفاظ على البقاء الاقتصادي أو الإثراء، لاسيما في المناطق الغنية بالموارد، أين تختلط الحوافز القائمة على الربح بسرديات التظلم. وحسب ماري كالدور Mary Kaldor، بالرغم من الاتجاه نحو تبرير دوافع النزاعات والحروب الجديدة بالمكاسب الاقتصادية في بعض الأحيان، فإنه من الصعب جدا التمييز بين أولئك الذين يستخدمون غطاء العنف السياسي لأسباب اقتصادية، وأولئك الذين يخطرطن في الأنشطة الاقتصادية لتمويل قضيتهم أو مشروعهم السياسي (Kaldor, 2013, p. 3).

وتوفر مفاهيم عدم المساواة الأفقية Horizontal Inequality والعنف الهيكلي أدوات تحليلية مهمة لتأطير النقاش حول العلاقة بين التنمية المستدامة وبناء السلم، حيث تتجاوز الفصل بين الجشع والتظلم إلى توضيح بنية المظالم الجماعية وكيف تتشكل، فالتوزيع غير المتكافئ أو الإقصائي للسلطة والثروة بين المجموعات يخلق الظروف للحشد العنيف، خاصة في ظل استعداد النخب الحاكمة لتوظيف الانقسامات العرقية والإثنية والدينية التي تميز الواقع الإفريقي لتمرير أجنداتها السياسية في تسييس واضح للظاهرة الإثنية. ويجعل مفهوم العنف الهيكلي إلى التأثير السلبي الناتج عن الهياكل الاجتماعية في سياق التفاوتات العميقة ونقص الاحتياجات الإنسانية الأساسية، وتأخذ هذه التفاوتات أربعة صور رئيسية تشمل عدم المساواة الاقتصادية (الدخل، الأرض، فرص العمل)، وعدم المساواة الاجتماعية (الصحة، التعليم، السكن)، وعدم المساواة السياسية (المشاركة في السلطة السياسية وتولي الوظائف العامة والحكومية)، وأخيرا، عدم المساواة الثقافية (استبعاد تقاليد ثقافية محددة من قبل الدولة)، وتغذي هذه التفاوتات المجتمعية المقترنة بالعنف الهيكلي والفقر المدقع تفاقم النزاعات والحروب الأهلية في إفريقيا. وفي هذا الإطار يقول ستewart أن "اللامساواة في الوصول إلى الموارد أو الفرص السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الجماعات المختلفة، يمكن أن تؤثر سلبا على الرفاه الفردي والاستقرار الاجتماعي، لكن، إذا تزامن هذا التفاوت في الحصول على الموارد والفرص مع وجود بعض الاختلافات الثقافية، فإن الثقافة تصبح عامل تعبئة قوي لهذه الجماعات، وما يترتب عن ذلك من اضطرابات سياسية" (Stewart, 2002, p. 3).

ومع ذلك، بالرغم من أن التناقضات الإثنية والدينية والقبلية أدت إلى نشوب نزاعات عنيفة وحروب أهلية في البلدان الفقيرة نسبياً، فإن القومية الفرنسية في إقليم كيبك بكندا، أو التوتر العنصري في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، أفضى إلى النزاع، ولكنه لم يصل إلى حد الحرب الأهلية. ويمكن تفسير ذلك جزئياً بوجود أو غياب الثقافة السياسية والمؤسسات والأعراف التي تدعم التسوية السلمية للنزاعات. غير أن **غالبريث Galbraith** أكد على أهمية الحالة الاقتصادية في المناطق المعنية، حيث يتم احتواء القومية والعنصرية في كندا والولايات المتحدة من خلال ضمان مستوى مقبول من الرفاهية المادية لشعوبهما، بينما يؤدي الحرمان إلى تدهور الأوضاع في الدول الفقيرة، مما يرفع من احتمالات الانزلاق إلى الحرب الأهلية (Smoljan, 2003, p. 235). كما وضع **تيد غور Ted Gurr** أن الشعور الواعي بالتناقض السلبي بين التوقعات المشروعة ودرجة الإشباع الحقيقي يؤدي إلى ظهور تصورات ذاتية للحرمان النسبي **Relative Deprivation**، الذي يعرفه **غور** بأنه إدراك الأفراد للتفاوت بين السلع وشروط الحياة التي يطمحون إليها ويعتقدون أنهم يستحقونها (توقعات القيمة)، وتلك التي يمكنهم الحصول عليها بالفعل في الواقع (قدرات القيمة)، فالفجوة الملحوظة بين المتوقع والحقق تولد حالة من السخط والاستياء وعدم الرضا، وحتى الإحباط الذي يدفع الأفراد للانخراط في الاحتجاجات السياسية وأعمال العنف (Gurr, 2015, pp. 15- 16). وتناسب شدة عدم الاستقرار والنزاع طردياً مع حجم فجوة (التوقعات/ القدرات)، ومدتها، وعدد المجالات التي توجد فيها (مثلاً مستوى الدخل، حرية الحركة، فرص المشاركة السياسية)، والقيمة التي يضعها الأفراد في هذه المجالات.

إن تقاطع العوامل السابقة مع الممارسات النيوباتيمونيالية والفساد والحكم السيئ، في ظل ضعف الدولة على وجه خاص، وفقدانها لقدرتها على القيام بوظائفها السيادية، عمق من التأثيرات السلبية لعدم المساواة والفقر المدقع، وقاد العديد من الدول الإفريقية، لاسيما جنوب الصحراء الكبرى، مباشرة باتجاه الحروب الأهلية، والأمثلة على ذلك كثيرة في إفريقيا من رواندا إلى بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون، وأوغندا، والسودان، والصومال، ونيجيريا، ومالي، والنيجر، وغيرها. ولذلك، فإن احتواء مصادر السلوك النزاعي العنيف وفرض الاستقرار وبناء السلم الدائم بحاجة إلى تهيئة بيئة تمكينية تدمج الوسائل

والأهداف المتعلقة بتحقيق السلم والأمن مع مبادرات التنمية المستدامة بطريقة متوازنة. ومن أجل تفعيل الارتباط بين بناء السلم والتنمية المستدامة بشكل أعمق من الناحيتين النظرية والعملية، اقترحت **جنيفر بول Jennifer Ball** استعمال مصطلح بناء السلم التنموي Development Peacebuilding للدلالة على الدور الإيجابي للمقاربات التنموية الشاملة في ترسيخ ثقافة السلم ونبذ النزاع والعنف داخل المجتمعات (Ball, 2019, p. 210). ويعتبر تنامي الإدراك بضرورة وجود نهج شامل لمعالجة مسائل السلم والأمن والتنمية المستدامة ضمن مسارات متوازنة ومتكاملة، الأساس لإدراج قضايا السلم والأمن في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تمثل الإطار الدولي للتنمية المستدامة، وتتكون من معايير عالمية أجمعت عليها الدول بوصفها عناصر ومبادئ أساسية لإنشاء أو إعادة بناء مجتمعات مرنة وسلمية وشاملة وعادلة، خالية من الخوف والعنف، ولا يهشم فيها أحد، تضمن المساواة في الوصول إلى العدالة، وتستند إلى احترام حقوق الإنسان (بما في ذلك الحق في التنمية)، وسيادة القانون والحكم الرشيد على جميع المستويات، وإلى مؤسسات شفافة وفعالة وخاضعة للمساءلة (United Nations General Assembly, 2015, pp. 25-26). ولذلك، فإن تحقيق التنمية المستدامة يوفر الأساس لاستدامة السلم، ويعزز قدرة إفريقيا على التصدي للأزمات ومواطن الهشاشة والضعف.

وتتقاسم التنمية المستدامة وبناء السلم عددا من الأهداف والمبادئ والقيم المشتركة، فكلالهما يسعى إلى تعزيز آفاق إحلال السلم والعدالة الاجتماعية، والقضاء على أوجه عدم المساواة ومظالم الماضي، على أساس احترام حقوق الآخرين وكرامتهم الإنسانية، ويرتكزان على مبادئ الملكية الوطنية National Ownership، والشمولية/ عدم التمييز Inclusivity/ Non-discrimination، والمشاركة/ التمكين Participation/ Empowerment. فالسلم لا يمكن أن يكون مستداما إلا إذا كان محصلة لجهود تشاركية بين الحكومات الرسمية وجميع الفواعل المجتمعية، بما يعكس أولوياتها واحتياجاتها، ويراعي الخصوصيات المحلية والوطنية بعيدا عن الصفات الدولية المهجينة والانتقائية والظرفية، ويتطلب ذلك معالجة مجموعة من القضايا الهيكلية التي تساهم في عدم الاستقرار والنزاع العنيف والهشاشة، والفقر وعدم المساواة الاجتماعية والجنسانية، بإدماج منظور التنمية المستدامة في تحليل مخاطر النزاع وبناء السلم، لضمان فعالية أنشطة بناء

السلم واستدامتها وشموليتها للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة عبر أنحاء العالم، وتوفير كل الوسائل والموارد المادية واللامادية التي تمكنهم من التغلب على ضعفهم.

وخلاصة القول، أن بناء السلم الدائم لا يمكن استيعابه أو ترسيخه بعيدا عن التنمية المستدامة، فمن خلال إعادة صياغة مفاهيم السلم والأمن وتوسيعها لتشمل سلامة الأفراد ورفاهيتهم داخل الدول، بدلا من حصرها في حماية الأمن المادي للدولة ضد العدوان الخارجي، وتحويل الاهتمام نحو تحقيق الأمن الإنساني Human Security بمختلف أبعاده الاقتصادية، والغذائية، والصحية، والبيئية، والشخصية، والمجتمعية، والسياسية، وصلت أفكار وممارسات السلم والأمن والتنمية مرحلة متقدمة من الاتساق المفاهيمي والعملي، فبالنسبة لمعظم الناس، ينشأ الشعور بانعدام الأمن من المخاوف المتعلقة بالحياة اليومية أكثر من الخوف من الأحداث العالمية الكبرى؛ هل سيستطيعون كسب عيشهم وإطعام أسرهم بطريقة كريمة؟ هل سيفقدون وظائفهم؟ هل ستكون شوارعهم وأحياءهم آمنة من الجريمة؟ هل ستعذبهم دولة قمعية؟ وباختصار، التحرر من الخوف، والوقاية من الحاجة. وضمن هذا الإطار الذي يركز على البشر، تتوافق تطلعات بناء السلم الإيجابي إلى حد كبير مع أهداف التنمية المستدامة، التي تبقى مكونا رئيسيا في اتفاقيات السلم وعمليات إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

5. الخاتمة

يشمل بناء السلم بعد انتهاء النزاع مجمل العمليات التي تتعافى من خلالها المجتمعات التي شهدت نزاعات عنيفة من الدمار الذي خلفته الحروب. ويرتبط بناء السلم بالتنمية المستدامة بطريقة عميقة تجعل من التدخلات الإنمائية في البيئات النزاعية المعقدة محركات حاسمة لدعم جهود تحقيق السلم واستدامته، فالتنمية هي جزء من هذه العملية ووسيلتها. وتتوقف آفاق إحلال السلم في إفريقيا على مصادرها وخياراتها وفرصها الحالية والمستقبلية للتنمية المستدامة، ولذلك وجب إشراك مختلف الفواعل وأصحاب المصلحة في التخطيط لها، لإعداد إطار عمل للتنمية المستدامة قابل للتطبيق الميداني من خلال مراجعة الدروس المستفادة من تطورات ما بعد النزاع، وفهم تحديات سياسات وبرامج التنمية المستدامة في مناطق النزاع، فضلا عن اقتراح

وضع إستراتيجية شاملة ومتكاملة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة بوصفها دعامة أساسية لبناء السلم الدائم في إفريقيا.

إن كسب رهان التنمية المستدامة من أجل بناء السلم المستقر والمستدام ذاتيا في إفريقيا بحاجة إلى إقامة دول فعالة ووظيفية، وترسيخ شرعيتها لدى مجتمعاتها، بالنظر إلى أن انهيار الدولة، بوصفه وضعاً يتفكك فيه هيكلها وسلطتها وقانونها ونظامها السياسي، أصبح أحد الأولويات العاجلة والمعضلات الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية وبناء السلم المستدامين في القارة، ولهذا، فإن إعادة بناء الدولة الإفريقية ومؤسساتها يعتبر مدخلا أساسيا للسيطرة على العنف والانتقال من حالة الحرب إلى السلم الإيجابي، فالدولة القوية ضرورية لاستعادة الأمن الذي يعد شرطا مهما للتعافي في المجالات الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وضمان وصول غالبية مواطنيها للمنافع والخدمات العامة بشكل عادل ومنصف، إلى جانب القيام بدور الوساطة بين مختلف الجماعات المكونة لها لتعزيز آليات إدارة نزاعاتها وحلها بالطرق السلمية، وتوفير بيئة تمكينية للأداء الاقتصادي الجيد لها القدرة على توليد الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، والحد من عدم المساواة والفقر، واستقرار الاقتصاد الكلي، وإنعاش الاقتصاديات المحلية، على نحو يؤدي إلى إحداث تحولات نوعية فيما يخص الحياة المدنية والرفاهية المادية للشعوب الإفريقية، ذلك أن السلم كحاجة إنسانية هو حقيقة معقدة للغاية، ويتطلب إقراره تبني استجابات شاملة ومتعددة المستويات تستحضر الأبعاد الصلبة والناعمة لبناء السلم الدائم بعد انتهاء النزاع.

6. قائمة المراجع:

1. Abubakar, A. U. (2019). "Peacebuilding and Sustainable Human Development: The Pursuit of the Bangsamoro Right to Self-Determination". *The Anthropocene: Politik-Economics-Society-Science Series* , Vol. 16, Switzerland: Springer Nature Switzerland.
2. Arambewela, N., & Arambewela, R. (2010). "Post-war opportunities for peace in Sri Lanka: an ongoing challenge?". *Global Change, Peace & Security* , Vol. 22 (No. 3). Available at: https://www.researchgate.net/publication/233258552_Post-war_opportunities_for_peace_in_Sri_Lanka_An_ongoing_challenge

3. Ball, J. (2019). *Women, Development and Peacebuilding in Africa: Stories from Uganda*. Switzerland: Palgrave Macmillan.
4. Barnett, M., & al. (2007). "Peacebuilding: what is in a name?". *Global Governance* , Vol. 13 (No. 1). Available at:
<https://steps-for-peace.org/wp-content/uploads/peacebuilding-name-barnett.pdf>
5. Berdal, M. (2014). "Peacebuilding and Development". In B. Currie-Alder, & al. (Eds.), *International Development: Ideas, Experience, and Prospects*. United Kingdom: Oxford University Press.
6. Bush, K. (2004). "Commodification, Compartmentalization and Militarization of Peacebuilding". In T. Keating, & W. A. Knight (Eds.), *Building Sustainable Peace*. New York: United Nations University Press.
7. Call, C. T., & Cousens, E. M. (2008). "Ending Wars and Building Peace: International Responses to War-Torn Societies". *International Studies Perspectives* , Vol. 9 (No. 1). Available at:
<https://academic.oup.com/isp/article/9/1/1/1810570>
8. Coning, C. D. (2004). "Coherence and integration in the planning, implementation and evaluation of complex peace-building operations". *Conflict Trends* (Issue 1). Available at:
<https://www.accord.org.za/publication/conflict-trends-2004-1/>
9. Esteva, G. (2010). "Development". In W. Sachs (Ed.), *The Development Dictionary: a guide to knowledge as power* (2nd ed.). London & New York: Zed Books.
10. Fearon, J. D. (1995). "Rationalist Explanations for War". *International Organization* , Vol. 49 (Issue 3). Available at:
<http://www.columbia.edu/itc/sipa/S6800/courseworks/rationalist.pdf>
11. Foley, H., Bogue, J., & Onakuse, S. (2016). "New Conceptual Framework for Sustainability". *Irish Studies in International Affairs* , Vol. 27. Available at:
https://www.researchgate.net/publication/310662968_New_Conceptual_Framework_for_Sustainability

12. Fukuda-Parr, S. (2003). "The Human Development Paradigm: Operationalizing Sen's Ideas on Capabilities". *Feminist Economics* , Vol. 9 (No. 2- 3). Available at:
https://www.researchgate.net/publication/24081267_The_Human_Development_Paradigm_Operationalizing_Sen's_Ideas_on_Capabilities
13. Galtung, J. (1976). "Three realistic approaches to peace: peacekeeping, peacemaking, peacebuilding". *Impact of science on society* , Vol. 26 (No. 1- 2). Available at:
<https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000017295>
14. Ghali, B. B. (1992). "An agenda for peace: Preventive diplomacy, peacemaking and peace-keeping". New York: United Nations. Available at:
<https://digitallibrary.un.org/record/145749?ln=fr>
15. Gurr, T. R. (2015). *Political Rebellion: Causes, outcomes and alternatives* (1st ed.). London and New York: Routledge.
16. Haq, M. u. (1995). *Reflections on Human Development*. New York: Oxford University Press.
17. Kaldor, M. (2013). "In Defence of New Wars". *Stability: International Journal of Security and Development* , Vol. 2 (No. 1). Available at:
http://eprints.lse.ac.uk/49500/1/_lse.ac.uk_storage_LIBRARY_Secondary_libfile_shared_repository_Content_Kaldor,M_Kaldor_Defence_new_wars_2013_Kaldor_Defence_new_wars_2013.pdf
18. Knight, W. A. (2003). "Evaluating recent trends in peacebuilding research". *International Relations of the Asia-Pacific* , Vol. 3 (No. 2). Available at:
<https://www.jstor.org/stable/26156491>
19. Lederach, J. P. (1997). *Building Peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies*. Washington: United States Institute of Peace.
20. Lemke, C. (2021). *Accounting and Statistical Analyses for Sustainable Development: Multiple Perspectives and Information-Theoretic Complexity Reduction*. Germany: Springer Gabler.

21. McCandless, E. (2022). "Peacebuilding- Development Nexus". In O. P. Richmond, & G. Visoka (Eds.), *The Palgrave Encyclopedia of Peace and Conflict Studies*. Switzerland: Springer Nature Switzerland.
22. Merkel, K. (2011). "Afghanistan and the Peace Through Development Paradigm: A Critical Assessment". *Journal of Conflictology* , Vol. 2 (Issue 1). Available at:
<http://journal-of-conflictology.uoc.edu/joc/en/index.php/journal-of-conflictology/article/download/vol2iss1/1196-1993-1-PB.pdf>
23. Mutisi, M. (2010). "Building and Sustaining Peace: The Development- Peacebuilding Nexus in Post- conflict Reconstruction in Africa". *Africa Peace and Conflict Journal* , Vol. 3 (No. 1). Available at:
http://www.apcj.upeace.org/issues/APCJ_June2010_Vol3_Num1.pdf
24. Neethling, T. (2005). "The Security- Development Nexus and the Imperative of Peacebuilding with Special Reference to the African Context". *African Journal on Conflict Resolution* , Vol. 5 (No. 1). Available at:
https://www.files.ethz.ch/isn/98084/ajcr_volume-5_2005_no1.pdf
25. Newman, E., Paris, R., & Richmond, O. P. (2009). "Introduction". In E. Newman, R. Paris, & O. P. Richmond (Eds.), *New perspectives on liberal peacebuilding*. New York: United Nations University Press.
26. Paris, R. (2004). *At War's End: Building Peace after Civil Conflict*. Cambridge: Cambridge University Press.
27. Sen, A. (1999). *Development as freedom*. New York: Alfred A. Knopf.
28. Smith, D. (2004). "Towards a Strategic Framework for Peacebuilding: Getting Their Act Together". Overview report of the Joint Utstein Study of Peacebuilding, Evaluation Report 1/2004, PRIO-International Peace Research Institute, Oslo: Royal Norwegian Ministry of Foreign Affairs. Available at:
<https://www.regjeringen.no/globalassets/upload/kilde/ud/rap/2004/0044/ddd/pdfv/210673-rapp104.pdf>

29. Smoljan, J. (2003). "The relationship between peace building and development". *Conflict, Security & Development* , Vol. 3 (No. 2). Available at:
https://www.researchgate.net/publication/250890163_The_relationship_between_peace_building_and_development
30. Stewart, F. (2002). "*Horizontal Inequalities: A Neglected Dimension of Development*". Working Paper No. 81, University of Oxford: Queen Elizabeth House Working Paper Series. Available at:
<http://workingpapers.qeh.ox.ac.uk/RePEc/qeh/qehwps/qehwps81.pdf>
31. Todaro, M. P., & Smith, S. C. (2015). *Economic Development* (12th ed.). New Jersey: Pearson Education.
32. United Nations. (2005). "*Human Development Report 2005: International Cooperation at a Crossroads- Aid, Trade and Security in an Unequal World*". New York: United Nations Development Programme. Available at:
<https://hdr.undp.org/system/files/documents/human-development-report-2005-english.human-development-report-2005-english>
33. United Nations General Assembly. (2015). "*Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development*". UN Doc. A/RES/70/1. Available at:
https://www.unfpa.org/sites/default/files/resource-pdf/Resolution_A_RES_70_1_EN.pdf
34. United Nations Security Council. (2001). "*Statement by the President of the Security Council*". UN Doc. S/PRST/2001/5. Available at:
<https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/WPS%20SPRST%202001%205.pdf>
35. United Nations World Commission on Environment and Development. (1987). "*Our common future*". UN Doc. A/42/427. Available at:
<https://digitallibrary.un.org/record/139811>